

## في العمق

## أجمل مدن الجزائر وأشهر شوارعها مما تركته فرنسا

دولة الاستقلال أضاعت فرصة البناء على ما خلفه الاستعمار من أجل التحديث



أجمل المدن الجزائرية شيدتها فرنسا

وتدثر بعد الاستقلال بثوب "التيار الفرانكفوني"، الذي لا يتورع في الولاء والارتباط بفرنسا كمنظومة لغوية وحضارية وفكرية واقتصادية، مستفيدا من فشل الدولة الوطنية في تحقيق الإقلاع المنشود، للإشادة بما أتاحه النواجد الفرنسي في بلاده من فرص التطور والعصرية وتأمين الإرث الذي تركته في مجالات العمران والزراعة والبنى التحتية والقاعدة الصناعية.

وبراي لدرور، فإنه "لا يجب أن نحجب حالة الندم على ضياع فرصة الاستفادة من الإرث الفرنسي في مختلف المجالات"، متسائلا "صانعو الإجماع المعادي هم يتسابقون على فرنسا، فلماذا أرغموها على الخروج أصلا إن؟"

ويخلص بالقول "مظاهر الانهيار بالتطور والعصرنة الفرنسية لم تتوقف إلى اليوم، وفيما أرست دولة الاستقلال نظاما رديسا ومختلفا، تعتبر باريس أكبر وجهة للجزائريين والجالية الجزائرية في فرنسا هي الأكبر (5 ملايين)، ولا يتأخرون في الاستفادة من أي مزايا تقرها القوانين الفرنسية خاصة في المجال الاجتماعي، لأنهم يجدون من يتفاعل معهم حتى ولو كتب رسالته بأرجل الدجاجة، بينما مؤسساتهم تغلق الأبواب في وجوههم وتطمس لهم حقوقهم حتى الأساسية منها".

شك، لكن بعقلية قروسطية، حيث تقاسم الخارجون من الثورة هذه الغنيمة على الطريقة التي كانت تقسم بها غنائم حرب الفتوحات الإسلامية الأولى".

وتابع "لقد وضع الجزائريون اليد على هذه الغنيمة من المدن والقرى الجميلة التي أقامها الاستعمار الفرنسي الاستيطاني على مدى 132 سنة من وجوده على أرض الجزائر، لكن بثقافة مختلفة عن التي عليها ولها تأسس هذا العمران المهش، وضع الجزائريون يدهم على هذه الغنيمة من المدن بثقافة تقليدية غير متماهية مع فلسفتها وجمالياتها".

ويصلج الأديب الخبير للجدل بسبب مواقفه وانتقاداته للموروث الحضاري والديني، إلى "فشل الدولة في تحقيق الإقلاع والتطور والاستفادة من الإرث العمراني والحضاري الذي تركته فرنسا بعد خروجها من البلاد، وهيمنة ثقافة دائية لم تستطع الحفاظ على ما هو موجود، أما البناء والتشييد فحدث ولا حرج".

وتؤكد الحقب التاريخية أن ارتباط جزء من الجزائريين بفرنسا ليس وليد اليوم أو عقود مضت، بل يعود إلى بدايات منتصف القرن الماضي، لما كانت أحزاب جزائرية وشخصيات نضالية تطالب بتحقيق شروط المواطنة والبقاء مع فرنسا، في إطار ما كان يعرف بـ"التيار الاندماجي"، بقيادة المناضل الراحل فرحات عباس.

الجميلة، بعد أن غادرها الفرنسيون والأوروبيون".

وأضاف "هي مدن على الشاطئ وفي الهضاب العليا وفي الصحراء، رأسمال عمراني حضاري لا يقدر بثمن، جواهر عمرانية بهندسة خارقة في الجمال، مدن لم تكن تختلف عن باريس ومرسيليا وبوردو ونيس وغيرها، من حيث الهندسة العمرانية البيئية ومختلفة المدارس، لقد كان هذا الموروث العمراني كافيًا لأن يجعل من الجزائر المستقلة بلدا معاصرا ومتطورا ومناقسا للكثير من البلدان الأوروبية..

القاعدة المادية حاضرة بالإقلاع، لم يبق سوى الانطلاق المدروس".

ويصف المشهد بالقول "لقد فقدت المدينة الجزائرية، شأنها شأن المدن العربية والمغاربية القديمة منها والجديدة، قيم المدينة، فقدت ذاكرتها، أرضقتها، بلكوناتها (شرفاتها)، لغتها، وساكنتها، لقد فقدت المدن الجزائرية عقلها الباطني والظاهري، الفوضى، الإهمال والترقيع.. فقدت المدينة هويتها، حتى أصبحت تشبه لاشيء أو تشبه دشرة (قرية) بكثافة سكانية غريبة ومتصاعدة، مع كامل التقدير للدشرة الأصلية، ولأهلها المعتمدين بقيمتهم".

واعتبر الزاوي أن "كل هذا الموروث العمراني الجميل من المدن والقرى هو غنيمة حرب التحرير، هو فخر نتاج الثورة العظيمة التي انطلقت ما في ذلك

والثورة، لكن في الباطن من أكبر مسؤولين في البلاد إلى أدناهم يملكون عقارا أو حسابا في فرنسا". وتابع "الذي تضيق به الأوضاع يفر إلى فرنسا، وحتى أبسط الناس يتزاحمون أمام القنصليات للفوز بتاشيرة.. ما معنى هذا؟ ليس انبهارا بفوق الحدود، الا بترجم ذلك ندما على خروج فرنسا؟ ألم تستنسخ الدولة الوطنية منطلومتها التشريعية من النظام الفرنسي في نسخة كربونية؟"

وجذور الصوت البرغاماتي تجاه الوجود الفرنسي في الجزائر ليست وليدة اليوم، وإنما تعود إلى عقود غابرة، ولعل الماثور الجزائري يحتفظ إلى حد الآن بما يترجم ذلك، فيقال في النسان الشعبي "الفار ما يدبر عولة والعربي ما يبني دولة" (الفار لا ينجز خزانًا غذائيا، والعربي لا يبني دولة)، وارتبط ترديده في الجزائر بفشل الدولة الوطنية في استخلاف النظام الفرنسي.

ويتردد أيضا "إذا وقف جبل الديس، يوقف جبل الثورة"، ويعكس تشاؤم هؤلاء حول نجاح الثورة في إقامة دولة حديثة تضاهي النظام الفرنسي، ويقارنونه بحبل "الديس"، وهي نبتة تصنع منها الجبال التقليدية، ولأنه يستحيل استقامة الحبل بكل القوانين الفيزيائية والتركييبية، فإن القول الماثور عبر عن تحد أو استحالة.

ومنذ دخول فرنسا إليها في يونيو 1830 إلى غاية الآن، هناك من الجزائريين ممن رحبوا بالوافد أو بالنظام المستجد في البلاد، ولأسباب متعددة تفرقت بين المصالح الشخصية وبين الانبهار بحضارة الغرب وبإمكانية الاستفادة من أحد نماذج النهضة الحضارية الأوروبية، ظلت تلك الأصوات مقلية ومنبهرة بالتواجد الفرنسي في بلادها، ولو أخذت تجليات مختلفة على مر العقود.

وقال الأديب والروائي الجزائري أمين الزاوي في أحد مقالاته، "لقد ورثت الجزائر عشية الاستقلال يوليو 1962 من الاستعمار الفرنسي أكثر من 40 مدينة من أبهى المدن، وعشرات المئات من القرى

في الوقت الذي تطالب فيه الجزائر باعتراف رسمي من باريس بجرائم الاستعمار، وحل ملفات مرتبطة باستعادة الأرشيف وتعويض الضحايا، تغرد أصوات جزائرية عكس هذا التيار وتلفت إلى حقيقة يصعب على الجزائريين أنفسهم تجاهلها أو إنكارها، وهي أن الماضي الاستعماري ليس على هذه الدرجة من القمامة والسوداوية، وعلى العكس فقد ورثت الجزائر عن فرنسا أجمل المدن، فيما أضاعت دولة الاستقلال فرصة حقيقية خلفها الاستعمار للانطلاق نحو الحداثة والتجديد.

الشديد في صفوف الجزائريين، واعتبره البعض أنه "تلاعب بالمراجع التاريخية".

مع ذلك يرى لدرور أن الماضي الاستعماري ليس بهذه القمامة، كما أن الكثير من منتقدي باريس لا يتربدون في زيارتها، وعلى العكس يتزاحمون أمام قنصلياتها.

ويبين بالقول "في الظاهر الجميع يعادي فرنسا ويتشوق بخطاب الوطنية

والتنظيمي. وما هو فرنسي، بما فيه الإرث المادي والعمراني والتنظيمي.

وأوضح علي لدرور، وهو واحد من عائلة كبيرة عرفت بموالفتها لفرنسا خلال ثورة التحرير، في حديثه لـ"العرب"، أسباب وخلفيات انخراط عائلته الكبيرة في موالاة فرنسا، رغم الإجماع الشعبي والرسمي على معاداتها. ويعزو ذلك إلى أن دولة الاستقلال أضاعت فرصة حقيقية خلفها الاستعمار الفرنسي للانطلاق نحو دولة الحداثة والتجديد.

وتابع متسائلا "هل استطاعت دولة الاستقلال أن تشيد مدينة على مدار ستة عقود.. أو أشهر الشوارع في العاصمة"، لافتا أن "أجمل المدن الجزائرية هي التي أنجزتها فرنسا".

وطالب الجزائري مرارا باريس بالاعتراف رسميا بجرائم الاستعمار، وحل ملفات مرتبطة باستعادة الأرشيف وتعويض الضحايا، وفي الأونة الأخيرة أثار تقرير مؤرخ فرنسي حول حقبة استعمار، انتقادات واسعة وحالة من الغضب

والتجديد.

والتجديد.

والتجديد.

والتجديد.

والتجديد.

صابر بلدي  
صحافي جزائري

الجزائر - على استحياء ترتفع من حين إلى آخر أصوات في الداخل الجزائري، من أجل اختراق الإجماع الحاصل حول سوداوية الحقبة الاستعمارية الفرنسية للجزائر (1830 - 1962)، وتحاول تسويق جانب آخر من الظاهرة الاستعمارية خلال القرنين الماضيين، فتعتبرها أحد عوامل وضع البلاد على خط الانطلاق نحو المدنية والتجديد، لسولا الذهنية والخطاب الشعبي الذي مسح كل ما هو فرنسي، بما فيه الإرث المادي والعمراني والتنظيمي.

والتجديد.

والتجديد.

والتجديد.

والتجديد.

والتجديد.

والتجديد.

والتجديد.

والتجديد.



الجزائريون وضعوا أيديهم على هذه الغنيمة من المدن والقرى الجميلة، التي أقامها الاستعمار الفرنسي على مدى 132 سنة من وجوده على أرض الجزائر، بثقافة تقليدية غير متماهية مع فلسفتها وجمالياتها



## أزمة تونس التشريعية قبل أن تكون قيادية

على اقتراح حلول للوضع الاجتماعي القابل للانفجار في أي لحظة؟ ألم يقرأ هؤلاء الرسالة الأخيرة للحراك الشبابي المنتفض قبل أسبوعين دفعا عن حقه في التشغيل والتنمية؟

تعيد حالة "التشد السياسي"، إن جاز التعبير أن نسميها، إلى الواجهة سيناريو الخصومة بين يوسف الشاهد والرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، لكن هذه المرة بثلاثة رؤوس عوضا عن اثنين. الطرف الثالث الذي حرك اللعبة بين الشاهد والرئيس الراحل قائد السبسي يدخل اليوم على الخط باعتباره ممثلا لسلطة ثالثة هي البرلمان. حافظ الرئيس السابق

دور الرئيس "رمزيا"، وليس انتقاء بالمختصين من وراء الكواليس لأي هفوة للرئيس سعيد للفتح في شقوق الأزمة لمزيد تعميقها، وتالت قراءتهم هم كذلك بعد مرور التعديل الوزاري.

وبعيدا عن النظريات التي تعلق الأزمة على هذا الطرف أو ذاك، فإن مراقبة حصيفا لا يمكنه أن ينكر حقيقة أن نظام الحكم هو ما يقف وراء وضعية الترنذيل السياسي التي بلغت تونس، وإلا بماذا يفسر البعض سياسة الذهاب إلى الحواف التي باتت تتعامل بها رؤوس الحكم في تونس؟ متى يعود الرشد إلى هذه الطبقة المراهقة لوضع حد لمشاكلها السياسية والانكباب الدستورية.

هذا السجال بدا في منطلقة قانونيا قبل أن يفرضي إلى حالة من "الاحتراق" الداخلي، بدليل أنه في غياب هيئة رقابية ممثلة في المحكمة الدستورية، التي أريد لها ألا ترى النور من أطراف بعينها أولها حركة النهضة المتهمة بعرقلتها، بات رئيس الجمهورية هو المؤهل دستوريا لتأويل الدستور بما خلفه ذلك من قراءات عكسية لخصومه، على كثرتهم، بدءا ببعض الكتل المتوافقة مع حركة النهضة (اتلاف الكرامة وقلب تونس) التي لوحت بفرضية عزل الرئيس أثناء جلسة منح الثقة، مرورًا بالسجال الذي خلفه زعيم الحركة راشد الغنوشي الذي اعتبر

أيضا يرى مراقبون أنه مدروس بعناية من كل الذين أسسوا لدستور 2014، وأولهم حزب النهضة باعتباره يشكل أكبر الكتل البرلمانية منذ 2011 وإلى غاية اليوم.

لا شيء يعكس حقيقة هذا الوضع سوى ما يطفو على سطح الأحداث في تونس هذه الأيام من سجال عن الأزمة القانونية بين رؤوس السلطات الثلاث، والتي بلغت مداها بعد مرور التعديل الوزاري لرئيس الحكومة هشام المشيشي ولا تزال أطوارها تتفاعل منذرة بارتدادات عميقة على المشهد السياسي، زاداها رئيس الجمهورية تاصيلا ومناكفة بتمسكه بموقفه الرافض لأداء الوزراء الجدد لليمين الدستورية.

هذا السجال بدا في منطلقة قانونيا قبل أن يفرضي إلى حالة من "الاحتراق" الداخلي، بدليل أنه في غياب هيئة رقابية ممثلة في المحكمة الدستورية، التي أريد لها ألا ترى النور من أطراف بعينها أولها حركة النهضة المتهمة بعرقلتها، بات رئيس الجمهورية هو المؤهل دستوريا لتأويل الدستور بما خلفه ذلك من قراءات عكسية لخصومه، على كثرتهم، بدءا ببعض الكتل المتوافقة مع حركة النهضة (اتلاف الكرامة وقلب تونس) التي لوحت بفرضية عزل الرئيس أثناء جلسة منح الثقة، مرورًا بالسجال الذي خلفه زعيم الحركة راشد الغنوشي الذي اعتبر

أيضا يرى مراقبون أنه مدروس بعناية من كل الذين أسسوا لدستور 2014، وأولهم حزب النهضة باعتباره يشكل أكبر الكتل البرلمانية منذ 2011 وإلى غاية اليوم.

لا شيء يعكس حقيقة هذا الوضع سوى ما يطفو على سطح الأحداث في تونس هذه الأيام من سجال عن الأزمة القانونية بين رؤوس السلطات الثلاث، والتي بلغت مداها بعد مرور التعديل الوزاري لرئيس الحكومة هشام المشيشي ولا تزال أطوارها تتفاعل منذرة بارتدادات عميقة على المشهد السياسي، زاداها رئيس الجمهورية تاصيلا ومناكفة بتمسكه بموقفه الرافض لأداء الوزراء الجدد لليمين الدستورية.

هذا السجال بدا في منطلقة قانونيا قبل أن يفرضي إلى حالة من "الاحتراق" الداخلي، بدليل أنه في غياب هيئة رقابية ممثلة في المحكمة الدستورية، التي أريد لها ألا ترى النور من أطراف بعينها أولها حركة النهضة المتهمة بعرقلتها، بات رئيس الجمهورية هو المؤهل دستوريا لتأويل الدستور بما خلفه ذلك من قراءات عكسية لخصومه، على كثرتهم، بدءا ببعض الكتل المتوافقة مع حركة النهضة (اتلاف الكرامة وقلب تونس) التي لوحت بفرضية عزل الرئيس أثناء جلسة منح الثقة، مرورًا بالسجال الذي خلفه زعيم الحركة راشد الغنوشي الذي اعتبر

الحبيب مباركي  
كاتب تونسي

لا يختلف اثنان على أن الأزمة التي ترزح تحتها تونس مركبة ولا يمكن فصل إحداها عن الأخرى. اختلط فيها السياسي مع القانوني مع الأيديولوجي لتتكشف جميعها عن حالة من المرض العضال الذي يصعب الشفاء منه بسهولة، لكنها بدرجة أولى تشريعية قبل أن تكون قيادية. تشريعية لجهة نظام الحكم الهجين (برلماني معدل) الذي أثبت عدم جدواه منذ فترة طويلة ويبدد أي أمل في النهوض بواقع تونس السياسي.

هنا يتساءل البعض عن الغاية من وضع هذا النظام في البداية: هل كان خيارا مقصودا من الذين أخذوا على عاتقهم مشروع صياغة الدستور التونسي الجديد في 2011، وأولهم حركة النهضة، أبرز حزب مستفيد من حالة الفراغ القانوني التي تعيشها البلاد اليوم؟ فيما يرى بعض المحللين أنه لم يكن هناك مسعى جاد من البداية لتكريز مؤسسات دستورية بإمكانها أن تلجم جميع الأطراف السياسية عند الحياض عن الطريق السليم، وهو ما ظهر في أكثر من مرة تجد فيها الأطراف السياسية الفاعلة نفسها أمام أزمة قانونية يتباين فيها السجال حول تأويل فصول الدستور. هذا الجانب

الذين تحدثت دوائر مطلعة خلال الأيام الماضية عن كونهم يسرعون من تحركاتهم لتطبيب الخواطر وتهتدة الأجواء المشحونة ومحاولة ترميم الشرح الحاصل بين الرئاسات الثلاث في حال عاد إلى هؤلاء رشدهم واتفقوا على أن يضعوا مصلحة تونس أولا. وإن اتفقوا، فالرجاء كل الرجاء أن يتفقوا أولا وأخيرا على البت في مسألة بعث المحكمة الدستورية المفتاح لحل كل الأزمات التي مرت بها تونس منذ عشر سنوات، والتي لا يبدو أنه لا محيد عنها في ظل نظام حكم برلماني معدل أثبت فشله ليس فقط في تونس.

الأزمة التشريعية حاضرة مهما حاول الكثيرون التنصل منها، لكن هذا لا يعفي الطبقة السياسية من مسؤولية الارتباك الحاصل ولا يرفع عنها صك البراءة في ما ستؤول إليه الأوضاع في قادم الأيام.

ليس هكذا تبني الديمقراطيات في عالم ينظر إلى تجربة استثنائية حاد بها سياسيوها عن هذا النهج وبات همهم الوحيد تعميق الأزمة إلى ما لا نهاية. ماذا ينتظر التونسيون بعد كل هذه الخصومات التي لا تنفك تنتهي إحداها إلا وتتفجر أخرى تزيد الوضع تعقيدا ولا يترجح منها سوى دعاة الفوضى والفراغ ولوبيات الفساد الناشطة في كل مكان؟

السير في اتجاه والمواقف في اتجاه آخر

السير في اتجاه والمواقف في اتجاه آخر